

## نظرة شاملة على مراقبة حقوق ذوي الإعاقة: دراسة حالة الجزء الشمالي من قبرص من قبل لجنة رصد حقوق ذوي الإعاقة في جامعة الشرق الأدنى

فخرية ألتيناى1، زهرة ألتيناى2، دودو أوزكوم3، مقدس سكالي ديميروك4، ناظم برجل5، شاهين أكداچ6، كان أيار7، عمران دومان8، مينيل تشيليبى9، إنجي جينش10، سيزار كانبول11.

### جامعة الشرق الأدنى، الجزء الشمالي من قبرص.

1. fahriye.altinay@neu.edu.tr
2. zehra.altinaygazi@neu.edu.tr
3. dudu.ozkum@neu.edu.tr
4. mukaddes.sakalli@neu.edu.tr
5. nazim.burgul@neu.edu.tr
6. sahin.akdag@neu.edu.tr
7. kaan.uyar@neu.edu.tr
8. umran.duman@neu.edu.tr
9. menil.celebi@neu.edu.tr
10. 20215515@std.neu.edu.tr
11. ezer.kanbul@neu.edu.tr

### الملخص:

يتمتع جميع الأفراد الذين يعيشون معاً في المجتمع بحقوق متساوية. ويتواجد المستخدمون ذوو الإعاقة في المجتمع مع جميع المستخدمين ويتم تضمينهم في وصف جميع أفراد المجتمع. ومع ذلك، وعلى الرغم من قبول هذه القضية في مختلف البلدان، إلا أنه لا يزال هناك بعض المشاكل التي يواجهها الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة. وفي هذا السياق، يتم إجراء دراسات من قبل باحثين في العديد من البلدان لزيادة الوعي بوجود ومكانة المستخدمين ذوي الإعاقة في المجتمع. وتلقي هذه الدراسة البحثية التي جاءت نتيجة لورشة العمل حول رصد الإعاقة الضوء على دراسة الأنشطة والأفكار العلمية لأنشطة جامعة الشرق الأدنى حول حقوق ذوي الإعاقة في الجزء الشمالي من قبرص. وقد أقيمت هذه الورشة بمساهمة باحثين من تخصصات مختلفة. وبالتالي، تتم مناقشة جميع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من وجهات نظر مختلفة. وبالتالي فإن هذه الدراسة تقدم رؤى حول منظور شامل للخدمات للجميع وتوفر أفكاراً قيمة لإظهار أفضل الممارسات في السياق المحلي لتوفير مثال يحتذى به من قبل البلدان الأخرى.

**الكلمات المفتاحية:** إمكانية النفاذ، حقوق ذوي الإعاقة، الرصد، الخدمات للجميع.

## 1- المقدمة

أصبحت حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مجالاً من مجالات حقوق الإنسان التي تم التركيز عليها على مدى السنوات المائة والخمسون الماضية، كما تم توسيع نطاق وعمق البحث في هذا المجال. فمع تحسن نظرة الجمهور للأشخاص ذوي الإعاقة وزيادة الوعي العام بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تقوم البلدان بإجراء تغييرات وتطويرات في تشريعاتها الوطنية التي تركز على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى الرغم من اختلاف هذه اللوائح بين البلدان إلا أنها تهدف عموماً إلى توفير التوجيه في مجال إنشاء بيئات مناسبة للجميع بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد توجد لوائح وقوانين مختلفة وفق المجالات المختلفة. فعلى سبيل المثال، هناك لائحة بعنوان "الفصل 96 الطرق والمباني" في شمال قبرص تتضمن بيانات تتعلق بتطبيق تدابير وتقنيات خاصة في المدن (Duman & Asilsoy, 2022).

من المعروف في العالم بشكل عام وفي شمال قبرص على وجه الخصوص بأنه "لا يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة العيش في ظل ظروف متساوية والتعرض للتمييز في نفس الوقت". على الرغم من سن اللوائح القانونية، فإن "توفير المساواة وحمايتها بعد ذلك" لا يزال وسيبقى يشكل مشكلة خطيرة أمام جدول الأعمال. بمعنى آخر، هناك دائماً خطر حدوث انتهاكات قد تنتسب في انهيار المساواة، وهكذا فإن استدامة هذه المساواة تعتبر أمراً إشكالياً. وتظهر الدراسات المحدودة أيضاً أن سن القوانين لا يكفي وأن العمل الدؤوب والصبور مطلوب من قبل المنظمات غير الحكومية (NGOs) والأطراف الأخرى في هذه القضية حتى يتم تنفيذ القوانين. وتحل مسألة دراسات رصد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأولوية في هذا الإطار.

## 2- تركيز الدراسات الحديثة في مجال الإعاقة وتقديم الخدمات

تتمثل رؤية لجنة رصد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إبراز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المجالات وتقديم الحلول والاقترحات العلمية في هذا الاتجاه ومراقبة التنفيذ الكامل لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لخلق ضغط اجتماعي من خلال المشاريع العلمية والاقترحات حول أوجه القصور والممارسات الخاطئة المكتشفة بهدف توجيه المجتمع والمؤسسات لزيادة جودة الخدمة في جميع المجالات مثل التعليم والصحة والرياضة والقانون والاتصالات والهندسة والهندسة المعمارية، إلخ. بالإضافة إلى ذلك، تتمثل مهمة اللجنة في إطلاع أعضاء هيئة التدريس والهيئات الإدارية والطلاب على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والممارسات العالمية والعمل على زيادة الوعي بضرورة مراعاة هذه الحقوق والممارسات. إلى جانب ذلك، تهدف اللجنة إلى تنظيم وتنفيذ أنشطة إعلامية وتعليمية وإرشادية في نطاق عمل منسقي الكلية في اللجنة والمركز المعني خارج الجامعة بهدف التعاون مع المؤسسات والمنظمات المختلفة لتنظيم أنشطة تهدف إلى رفع الوعي بضرورة المراقبة والفتيش فيما يتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمساهمة في تحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة مع مراعاة الإطار الأخلاقي.

ومن بين أهداف هذه اللجنة أيضاً تحديد "العقبات" التي تمنع الطلاب من مواصلة حياتهم الأكاديمية بشكل متساوٍ وفعال وإزالة هذه العقبات وخلق الفرص التي من شأنها خلق بيئة جامعية تدعم التطور الأكاديمي والاجتماعي والشخصي للطلاب.

يمكن إدراج مبدأ عمل لجنة رصد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بجامعة الشرق الأدنى على أنه تحديد الطلاب ذوي الإعاقة ومشاكلهم وتحديد أوجه عدم المساواة في النفاذ إلى البرامج الأكاديمية ومعالجة المشكلات والأولويات المتعلقة باحتياجات الإسكان وتحديد مستوى المساواة في المشاركة في الحياة الجامعية وتوعية الجامعة والجهات المعنية بالإعاقة.

ومن أجل التمكن من القيام بأعمال المناصرة على أساس سليم لاكتساب حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يجب أولاً وقبل كل شيء إجراء دراسات للرصد. ومن هنا سيكون بالإمكان معالجة المشكلة وحلها بشكل علمي صحيح. ويبقى أن نعرف مدى فعالية قضايا مثل المجالات التي توجد فيها المشاكل وكيفية حدوثها والتعرف على تجربة الأفراد المعنيين والسياسات التي وضعتها الدولة في هذا الصدد.

إن دراسات الرصد هي في الأساس دراسات مناصرة وأنشطة لجمع الأدلة. وفي هذا السياق، من الممكن جعل جميع الحقوق مثل النفاذ والتعليم والصحة والحق في العمل والحق في الاستفادة من خدمات إعادة التأهيل والحق في التنظيم وما إلى ذلك كموضوع للرصد. وتكون دراسات التقصي الميدانية على شكل مسوحات ودراسات إحصائية وبيانات عن الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يستفيدون من الخدمات العامة والأخبار في وسائل الإعلام والحالات التي يبلغ عنها الأشخاص ذوو الإعاقة لمن يقومون بأعمال الرصد إضافة إلى حالة التشريعات الخاصة بالخدمات العامة للأشخاص ذوي الإعاقة وتغيراتها مع مرور الوقت. وقد تم تقديم الإجابات الملموسة التالية في نطاق ورشة العمل.

وعند النظر إليها من منظور دولي، فإن عملية رصد وإدارة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لها أهمية كبيرة لتحقيق المساواة في نطاق الأهداف المستدامة. ومن هنا يحتل تقييم المشاركة النشطة والتخطيط للمستقبل من خلال تقييم الوضع الحالي إضافة إلى تحديد السياسات القانونية مكانة مهمة في قيمة تطوير آلية لرصد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها نتيجة ورشة عمل تجمع باحثين من تخصصات مختلفة ومستخدمين من ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرها حيث ينشرون خبراتهم من أجل التأكيد على مكانة الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق الحقوق العالمية.

### 3- مشاريع ومقترحات رصد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

بما أن أكثر من مليار شخص من ذوي الإعاقة يعيشون في العالم اليوم، تظهر الإعاقة كمفهوم يمثل مشكلة في مجال حقوق الإنسان. ويضمن هذا الوضع أن ينظر إلى الإعاقة على أنها مشكلة اجتماعية. ومع ذلك، فإن

المشكلة الحقيقية ليست في الإعاقة ولكن في البيئات التي تم إنشاؤها دون اعتبار وجود أشخاص من ذوي الإعاقة.

من المهم في المجتمع الديمقراطي اليوم أن يلعب الأشخاص والمؤسسات ذات الصلة بالمشكلة دورًا للوصول إلى الحلول اللازمة لمشاكل التماسك الاجتماعي ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعتبر المنظمات غير الحكومية في مقدمة هذه المؤسسات. وقد تمت في هذه الدراسة مناقشة أهمية فعالية المنظمات غير الحكومية في السياسات الموضوعة للأشخاص ذوي الإعاقة في شمال قبرص في جلسة رصد المشاريع والاقتراحات لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي سياق هذه القرارات، فإن المخرجات التي تم الحصول عليها في ورشة العمل هي عدم كفاية سلطة المنظمات غير الحكومية وقصر عمر الحكومات في شمال قبرص مما يؤثر سلبًا على نضال المجتمع المدني ويضع عملية الحصول على الحقوق في مواجهة طريق مسدود. وبالنظر إلى هذه المشاكل، سيتم تشكيل لجنة داخل هيئة الوزارات والتي ستجمع جميع الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة تحت سقف واحد وستشرف على مختلف الممارسات في هذا المجال وستساهم في تطوير حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. سيكون هذا المجلس أيضًا قادرًا على حل مشكلة أخرى لشمال قبرص وهي عدم تنفيذ القوانين من خلال آلية الرصد.

بالإضافة إلى ذلك، وكإحدى المقاربات لحل مشاكل الأشخاص ذوي الإعاقة، تناقش هذه الدراسة أهمية استكمال "مشروع البيت الخالي من العوائق"، والذي تم التخطيط له لخلق مساحة معيشية حيث سيتم تأمين مستقبل الأفراد الذين يتطورون بشكل مختلف في المجتمع بحيث يحصلون على التعليم والاهتمام والحب ومستوى المعيشة الذي يستحقونه. وقد لوحظ أنه ينبغي تفعيل "البيت الخالي من العوائق" في أقرب وقت ممكن.

من الحقائق المعروفة أنه على الرغم من إقرار قانون التعليم الخاص من قبل البرلمان وقانون إعلان حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2010، لم يتم تفعيل هذا القانون لمدة 12 عامًا. ومن هنا فإنه يتوجب استكمال لوائح هذا القانون وإعادة حقوقهم. إن المشاكل التي يعاني منها الأشخاص ذوو الإعاقة هي مشاكل كل الناس، ومن الضروري إزالة هذه العقبات في السياسات العامة واللوائح الاجتماعية. وضمن نطاق هذه المشاريع والاقتراحات، تحتل ضرورة إشراك المنظمات غير الحكومية في لجان رصد حقوق ذوي الإعاقة بالجامعات مكانة مهمة.

نيابة عن جمعية التضامن مع أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، تم التأكيد على أن الأسرة التي لديها شخص من ذوي الإعاقة يجب أن تفكر في أمور مختلفة في الحياة الاجتماعية، وتم الكشف عن أن البعد النفسي لهذه الأشياء يجب أن يؤخذ في الاعتبار بالإضافة إلى البعد المالي، وأن الأسر يجب اعتبارها أهم أصحاب المصلحة في هذه العملية. تم التأكيد على أن الأسر ذات الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة يتم استبعادهم في بعض الأحيان من المجتمع وبالتالي من الضروري زيادة وعي المجتمع في هذا المجال. كما تم الكشف عن أن "البيت الخالي من العوائق" الذي وضعت أسسه في عام 2014 وتم الانتهاء من بنائه في عام 2020 لم يتم وضعه في الخدمة وأن افتتاحه مهم للجميع.

نظراً لأهمية الاستدامة فإنه من الضروري توفير الأساس لكل القوانين والممارسات في الحياة الاجتماعية حتى يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من "القيام بالعجائب" عندما يتم دعمهم وإشراكهم، كما يمكنهم أن يصبحوا أفراداً مكتفين ذاتياً. ومن الواضح هنا أن "البيت الخالي من العوائق" للأشخاص ذوي الإعاقة له دور هام للغاية في حالة فقدان الأشخاص ذوي الإعاقة لعائلتهم.

هناك قضية أخرى ساهمت في هذا الجزء من الدراسة وهي أن أحد أعضاء لجنة رصد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (طالب ماجستير من ذوي الإعاقات البصرية في جامعة الشرق الأدنى) قد شارك مع اللجنة المشكلات والنجاحات التي واجهها وخاضها خلال فترة دراسته وصراعه الحياتي منذ أيام دراسته الابتدائية حتى هذا التاريخ وأظهر أنه مثال للثقة بالنفس. فهو على سبيل المثال يمكن أن يغني ويعزف على آلة الناي. وقد كان هذا الطالب قدوة للجميع في حدث خاص في نادي طلاب التربية الخاصة التابع لعميد الطلاب وذلك من خلال المشاركة في عرض الحفلة الراقصة "نغمات التوعية من خلال الاختلافات". وبذلك اختتمت أعمال الجلسة التي نوقشت فيها المشاكل التي لم يتم حلها بالكامل بسبب الآثار السلبية رغم التطورات الإيجابية وأسبابها.

### 3.1- العائلات والأشخاص ذوي الإعاقة

يجب أن يكون الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة قادرين على التواجد والعيش في المجتمع جنباً إلى جنب مع الجميع. إن لديهم حقوق ومسؤوليات مختلفة في مراحل مختلفة من حياتهم. وفي هذه المرحلة، من المهم إدراك أن حقوق الأطفال في الفئة العمرية من 0 إلى 18 عاماً من ذوي الاحتياجات الخاصة هي نفس حقوق الأطفال الآخرين. وفيما يتعلق بحقوقهم ومسؤولياتهم، فقد تم التأكيد على أن الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة هم أيضاً أطفال وأن على جميع الأطراف اتخاذ الاحتياطات اللازمة حتى يتمكن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و 18 عاماً من الاستفادة من حقوق الأطفال الآخرين. يجب توضيح حقيقة أن اتفاقية حقوق الطفل التي تم قبولها في 20 نوفمبر 1989 هي وثيقة تم إعدادها لحماية وتنمية جميع أطفال العالم وأن الغرض من هذه الاتفاقية هو تحديد المبادئ الشاملة لحماية الأطفال من كل أنواع الإهمال والإيذاء وسوء المعاملة. كما تتضمن الاتفاقية هدف إنشاء إطار للبرامج التي ستسمح بتنمية إمكانات الأطفال وقدراتهم (Akyüz, 2000).

تستند حقوق الطفل الواردة في الاتفاقية بشكل أساسي إلى المفاهيم الواردة في إعلان حقوق الطفل لعام 1959. ومع ذلك، فقد تم تطوير هذه الحقوق وتوسيعها لتحديد التزامات الدولة في هذا الموضوع. كما أشارت الاتفاقية إلى أن بعض الحقوق الواردة فيها هي مبادئ أساسية يجب مراعاتها أثناء ممارسة جميع الحقوق الأخرى الممنوحة للأطفال وفي أداء الواجبات المفروضة على الدول. وتغطي المادة الثانية من الاتفاقية مبدأ "منع التمييز" وهو أحد المبادئ الأساسية فيها. وفي هذه المادة من الاتفاقية تنفذ الدول الأطراف حقوق الطفل المنصوص عليها في الاتفاقية دون تمييز وتتخذ التدابير اللازمة لمنع جميع أنواع التمييز (Akyüz, 2000).

وتنص المادة 3 من الاتفاقية على أن "مصالح الطفل الفضلى" ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في كل قرار يتعلق بالطفل وهو أيضاً أحد المبادئ الأساسية للاتفاقية. علاوة على ذلك، يتم التأكيد على أنه "يجب أن تؤخذ المصالح الفضلى للطفل في الاعتبار أولاً" في جميع الأنشطة.

وتنص المادة 6 من الاتفاقية على أن لكل طفل الحق "الاساسي" في الحياة. بمعنى آخر أن الحياة حق طبيعي للطفل. ومن المبادئ الأساسية للاتفاقية أيضاً أن الأطفال الذين لديهم القدرة على تكوين آرائهم لهم الحق في التعبير عنها بحرية في المسائل التي تهمهم والمشاركة في القرارات المتعلقة بهم (Akıllıoğlu, 1995; Akyüz, 2000).

يشار إلى أن حقوق الطفل لها أيضاً عناوين أخرى مثل الحقوق الشخصية (الحقوق المدنية) والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الاتفاقية. وقد تمت الإشارة في الاتفاقية إلى أهمية الحق في التعليم فيما يتصل بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذكر أن التعليم يجب أن يكون قائماً على الحقوق وأن تُصنف التزامات الدولة على أنها "احترام" و"حماية" و"وفاء بالالتزام" وهي الالتزامات المقبولة فيما يتعلق بالحقوق الواردة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والتي ينبغي تفسيرها بطريقة تشمل عدة تدابير خاصة وإجراءات إيجابية خاصة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التعليم. وتشير المادة 28 من اتفاقية حقوق الطفل إلى أنه لكل فرد الحق في التعليم على أساس تكافؤ الفرص واعتبر التعليم الابتدائي حقاً إلزامياً ومجانياً للجميع. ويستفيد الأشخاص ذوو الإعاقة أيضاً من هذا الحق. ويجب أثناء الوفاء بهذا الالتزام مراعاة المبادئ العامة للعقد. وبعبارة أخرى، لا ينبغي أن يكون هناك تمييز ومهما تتطلب مصالح الطفل الفضلى يجب توفير التعليم في هذا النظام. كما تم التأكيد في قرار التعليق العام رقم 1 للجنة حقوق الطفل "أغراض التعليم" على أن طرق التدريس يجب أن تتشكل وفقاً للاحتياجات المختلفة للأطفال المختلفين.

وتمت الإشارة أيضاً إلى أنه ينبغي تنمية كل طفل بطريقة تضمن اكتسابه للمهارات الحياتية اللازمة والقوة والقدرات للتعامل مع المواقف المختلفة التي سيواجهها في الحياة. يحتاج التعليم في الحقيقة لأن يتجاوز مجرد مفهوم إرسال الأطفال إلى المدرسة ليكون "متمحوراً حول الطفل" وتفضل اللجنة مصطلح "التعليم الشامل".

تم وضع مبادئ تاللين التابعة للأمم المتحدة بشأن تنمية الموارد البشرية في مجال الإعاقة في عام 1989. ومع قصور مبادئ تاللين التي اعتمدها الأمم المتحدة في عام 1989 إلا أنها وفرت تقدماً في مجال حق الناس في التعليم أكثر من اتفاقية حقوق الطفل. وتتكون الوثيقة من قواعد لتوجيه الحكومات والسياسيين بشأن تعليم وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن بين استراتيجيات التعليم أعطيت الأولوية لحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل وتلقي التعليم على قدم المساواة مع الآخرين في سوق العمل.

يركز الحق في التعليم في اتفاقية حقوق الإعاقة بشكل عام على تكافؤ الفرص (المساواة والعدالة) وحظر التمييز والتعليم الإدماجي (التعليم الشامل) وقضايا التعليم مدى الحياة.

بالنسبة لقانون شمال قبرص بشأن تعليم الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة فهو يشمل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرة وأسرهم وخدمات التعليم والتدريب التي سيتم تقديمها لهم بشكل مباشر أو غير مباشر وعمل المدارس و/أو المؤسسات التي ستوفر هذه الخدمات والمبادئ والبرامج التي سيتم تنفيذها. يتم التعبير عن الحق في التعليم على النحو التالي: يعد التعليم الخاص جزءاً لا يتجزأ من التعليم العام ولا يمكن منع حق الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة في تلقي التعليم لأي سبب من الأسباب. ويكون للوالدين الحق في الاعتراض على قرار تحديد المستوى. إن التربية الأسرية ومشاركة الأسرة مهمان جداً. ويذكر أن التربية الأسرية تشمل جميع أنواع خدمات الإرشاد والتثقيف التي يجب تقديمها للأسرة للمساهمة في تعليم الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة من جميع التصنيفات والمستويات.

يشار إلى أن خدمات التعليم الخاص في مرحلة الطفولة المبكرة تغطي الفترة العمرية 0-3، ويتم تنفيذ خطط خدمة الأسرة لتثقيف الأسرة ودعمها وتمكينها من المشاركة في تعليم أطفالها. وقد تم الإعلان عن أن العائلة ستشارك في فريق خطة التعليم الفردي. وتعد التعديلات التعليمية تغييرات تمكن الأطفال ذوي الاحتياجات المختلفة وخصائص التعلم من المشاركة في النشاط أو عملية التعلم من خلال إجراء تغييرات في بيئة الفصل الدراسي والمواد المستخدمة ومحتوى التعلم والعملية التعليمية. وعندما يتم تقييم التعديلات من منظور واسع مع أخذ مبادئ التصميم العام للتعلم في الاعتبار، يمكن ملاحظة أنها تتضمن اقتراحات تدعم مشاركة جميع الأطفال في عمليات التعلم بما يتماشى مع خصائصهم الفردية وليس فقط الأطفال الذين يعانون من إعاقات في النمو. لا يجب أن تكون أي من عمليات التكيف وترتيبات عملية التعلم مستقلة عن بعضها البعض. فالمواد والبيئة والمحتوى التعليمي وعملية التعلم وردود الفعل / المنتجات الناتجة عن التعلم مرتبطة ببعضها البعض ولا ينبغي أن ننسى أنه ينبغي النظر إليها بشكل كلي خلال دعم عمليات التعلم لجميع الأفراد.

يُذكر أنه في التعديلات التي يمكن إجراؤها في الجامعات لا ينبغي أن يكون هناك تمييز ضد الطلاب في أي مجموعة إعاقة. ويصنف النهج العاطفي تجاه الطلاب ذوي الإعاقة والتميز في الامتحانات والإعفاء من بعض الدراسات الأكاديمية أو المقررات ضمن نطاق التمييز الإيجابي وهو أيضاً موقف لا ينبغي اتخاذه. كما أنه من المهم تحقيق المساواة في الخدمات والفرص التي يقدمها المعلم للطلاب ودمج الطلاب ذوي الإعاقة والطلاب الآخرين على قدم المساواة (Demirok,2022).

هناك 6500 شخصاً من ذوي الإعاقة يعيشون في الدولة ويتقاضى كل هؤلاء الأشخاص راتباً يعادل 50 و 60 و 100 بالمائة من الحد الأدنى للأجور. وعلى الرغم من أن كل مكان عمل ملزم بتوظيف شخص واحد من ذوي الإعاقة من أصل كل 25 موظفاً في إطار حصة 4% المحددة، لم يحصل أي توظيف لهؤلاء الأشخاص منذ عام 2006. حيث ينتظر 650 شخصاً من ذوي الإعاقة أن يتم توظيفهم. ولم يتم توظيف شخص واحد من ذوي الإعاقة كموظف حكومي منذ عام 2006 (Kibrit,2022).

يُلاحظ أيضًا أن هناك مشاكل تتعلق بالتنقل والمواصلات. وعلى الرغم من إصدار لائحة معايير الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب قانون تقسيم المناطق في عام 2016، لم تقدم أي إدارة محلية أو بلدية المستوى المطلوب من الخدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

### 3.2- التدريب التوعوي في مجالات الخدمة المختلفة

يتم رفع الوعي في جميع أنحاء العالم في مجال التوظيف والتعليم ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاجتماعية والثقافية، ولكن تم الكشف عن أن هذا لا ينبغي أن يقتصر على هذه المجالات الثلاث فقط. إن لدى الأشخاص ذوي الإعاقة حق رئيسي وهو مساعدتهم على أن يكونوا حاضرين في المجتمع نفسه وليس النظر إليهم على أنهم مختلفون، ومنحهم ما يستحقونه في المجال الاجتماعي. ويعد وضع مبادئ النفاذ إلى الويب من خلال التدريب التوعوي مبادرة مهمة. وفي إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأفراد ذوي الإعاقة التي تمت الموافقة عليها من قبل جمهورية شمال قبرص (القانون رقم: 2010/38) وقرارات الاتحاد الأوروبي بشأن هذا الموضوع، يمكن رؤية أن إمكانية النفاذ إلى الويب تعتبر ذات أهمية كبيرة من حيث ضمان المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع والاقتصاد.

وقد تبين في عمليات الرصد أن هناك مشاكل تتعلق بإمكانية النفاذ في الحكومات المركزية والمحلية لشمال قبرص والمنظمات غير الحكومية والمواقع الإلكترونية للشركات الخاصة. وقد تم الإبلاغ عن عدم وجود قوانين ولوائح وأدلة في شمال قبرص تحدد معايير لإعداد مواقع الويب وتطوير التطبيقات للحكومات المركزية والمحلية وأن الموظفين التقنيين العاملين في الدولة والشركات الخاصة يتجاهلون في الغالب إمكانية النفاذ بسبب الجهل. ومن هنا فإنه يجب بالتأكيد زيادة وعي الموظفين التقنيين فيما يتعلق بإمكانية النفاذ إلى الويب. وبالإضافة إلى مقررات البرمجيات مثل تصميم وبرمجة الويب وتطوير تطبيقات الويب وما إلى ذلك المقدمة في أقسام البرمجيات وأنظمة المعلومات وهندسة الكمبيوتر في كلية الهندسة في جامعة الشرق الأدنى، هناك مواضيع يتم شرحها للطلاب في مقرر الحكومة الإلكترونية ومشاريع فردية وجماعية ذات أهداف محددة من أجل زيادة الوعي بالموضوع. وبالإضافة إلى الدورات المقدمة لطلابهم، يجري أعضاء هيئة التدريس العاملين في الكلية دراسات لزيادة الوعي حول إمكانية النفاذ إلى الويب في المجتمع.

ويجب أيضًا التأكيد على أهمية إدراج موضوع إجراء التحديثات اللازمة لزيادة وعي الطلاب في مجال إمكانية النفاذ إلى محتوى المقررات التدريبية ذات الصلة بالويب التي يتم تقديمها في جامعات شمال قبرص في جدول أعمال مجلس التعليم العالي. ومن أجل خلق وعي حول وجود الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن المستخدمين، يجب أولاً أن نفهم أن جميع الأفراد لديهم حقوق متساوية. وتشير إمكانية النفاذ، كمفهوم واسع ضمن المستخدمين، إلى ضمان المشاركة الكاملة والفعالة لجميع الأفراد في جميع مجالات الحياة. ولتوفير كل ذلك، يمكن اقتراح مفهوم التصميم الشامل. ومن المهم فهم هذا المفهوم أثناء تعليم الهندسة المعمارية. وبهذه الطريقة يمكن تدريب المهندسين المعماريين الذين يدركون تنوع المستخدمين. وبالتالي فإنه أثناء التصميم سيتم أخذ الطلاب



ذوي الإعاقة بشكل طبيعي في الحسبان كمستخدمين للتصميم. يبدأ الطلاب بعد التعرف على مفهوم التصميم الشامل في دراسة البيئات التي يشاركون فيها في الحياة اليومية من منظور التصميم الشامل. ويتعلم الطالب استخدام معايير الإعاقة كمورد من مرحلة التصميم إلى مرحلة التنفيذ. وبالتالي، يمكن تدريب المختصين الذين سيصممون مساحات قابلة للنفاز من قبل الجميع ويساهمون في الاستدامة الاجتماعية.

### 3.3- اجتماع عمداء المائدة المستديرة: دراسة عمل

تمت مناقشة دراسات العمل الداخلية في الاجتماع الذي عقد بمشاركة العمداء وممثلي المعهد والعميد. وفي هذا السياق تم اقتراح تضمين دراسات الجرد المعدة في المجالس الإدارية بالكلية وتقييم مدى ملاءمة الخدمة من حيث الأبعاد المادية والتعليمية والاجتماعية وإجراء تحليل للاحتياجات من أجل زيادة جودة الخدمة. وعلى غرار جلسة التدريب على التوعية في مجالات الخدمة المختلفة تم تطوير اقتراح لتضمين توقعات المنظمات غير الحكومية وإدراج قضايا الإعاقة وجودة الخدمة في هيكل وأنشطة الكلية كأولوية.

### 4- خاتمة ومقترحات للمستقبل في مراقبة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

مع تنوع الأفراد في العالم يتم إعطاء التصميم الشامل أهمية أكبر في التخصصات المختلفة في كل من البلدان المتقدمة والنامية. وفي الأونة الأخيرة، كان هناك تركيز متزايد على توفير فرص متساوية لجميع الأشخاص بمن فيهم ذوي الإعاقة للمشاركة في الحياة الاجتماعية (Duman & Asilsoy, 2022). وتقوم لجنة رصد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بإجراء دراسات تهدف إلى تعزيز مفهوم وإمكانية النفاذ للأفراد ذوي الاختلافات الحيوية من خلال العمل من منطلق استدامة حقوق الإنسان لجميع الأفراد في المجتمع دون تمييز.

اضطلعت جامعتنا كمؤسسة للتعليم العالي بدور مهم من خلال لجنة رصد حقوق ذوي الإعاقة من أجل دعم تطوير المعلمين والطلاب المؤهلين الذين سيساهمون في رفاهية المجتمع. ويتم تطوير الدراسات التي اعتمدت مفهوم جامعة خالية من العوائق وتهدف إلى توفير مرافق لصالح الطلاب الذين لديهم اختلافات حيوية من خلال معالجة المشاكل القائمة من أجل توسيع هذا النطاق. وخلال العمل للوصول إلى جودة الخدمة المستهدفة، يتم التشاور مع الطلاب الذين لديهم اختلافات حيوية. في الواقع تقدم هذه الوحدات دعماً كبيراً من أجل تسهيل الأنشطة الحيوية فقد تم إنشاؤها لتقديم المعلومات والدعم والتوجيه لتجاوز الصعوبات التي يواجهها طلابنا الذين هم ضيوف في حرماننا الجامعي. وقد لعب النموذج الطبي والاجتماعي الذي يوصف بنموذج الإعاقة دوراً مهماً في تشكيل المواقف الاجتماعية للأفراد ذوي الاختلافات الحيوية. ويؤكد النموذج الاجتماعي الذي يُعرّف بأنه النموذج الأكثر شمولاً اليوم على أن البيئات الاجتماعية تجعل الإعاقة أكثر وضوحاً بدلاً من الجانب الطبي للإعاقة (Pakkan, C.2021). إن عدم قدرة الأفراد ذوي الاختلافات الحيوية على الوصول إلى حقوقهم هو عامل مهم يعيد الحياة إلى النموذج الاجتماعي. وتتبنى لجنة رصد حقوق ذوي الإعاقة التي تنطلق من فلسفة إزالة

العقبات التي يبنها الناس في الحياة الاجتماعية وبناء عالم حر يمكن "للجميع" العيش فيه، الجانب الموجه نحو الحلول للنموذج الاجتماعي.